دور الدولة بين حتمية التغيير ووهم السيطرة

عبد الحليم فضل الله

2007/7/7

هل يمكن التعامل مع الأزمات المختلفة التي يمر بها لبنان، من دون تطوير مفهوم الدولة، في وقت تبدو فيه مسارات الإصلاح وكذلك مسارات الفشل مترابطة إلى حد بعيد. فمن "فضائل" المأزق الراهن تأكيده أنّ للدولة فضاءً واحداً، وأن تضارب السياسات أو توازيها لا يعني البتة انتماءها إلى عوالم منفصلة.

في التسعينات ساد الظن أن تشابك المسارات الاقتصادية والاجتماعية ليس حتميّاً، وأنّ توزيع الأدوار ممكن داخل النظام السياسي، ساعد على ذلك افتقار السياسيين الجدد آنذاك لرؤية واضحة للدولة التي يريدون، وتهربهم في الآن عينه من تسمية الأشياء بأسمائها، لكن السلطة الحالية التي انضمت علناً إلى "محور الاعتدال" المدعوم أميركيّاً، تستغل هذا الدعم لإزالة العوائق السياسية التي حالت في السابق دون تعميم النيو– ليبرالية لتشمل المجالات الأخرى، ولتغدو الإطار العام للسياسات الأخرى، كالدفاع (الضمانات الدولية بدلاً من السياسة الدفاعية) والأمن (خصخصة الخدمات الأمنية) والسياسة الخارجية (مرجعية مجلس الأمن)

لقد تسببت الإدارة السياسية والاقتصادية المضطربة وغير المتسقة إلى نشوء ما يمكن تسميته "اقتصاد الدوائر المغلقة"، حيث تنغلق كل دائرة من دوائر الإنتاج ودوائر الريع ودوائر التدفق المالي على الأخرى، فعلى سبيل المثال؛ بلغت حصة بيروت الكبرى أكثر من نصف الإنفاق الإعماري العام والخاص ما بين عامي 1992 و2006، من دون أن يؤدي ذلك إلى نهوض عام لقطاع الخدمات، فيما لم تفلح التدفقات المالية الكثيفة من الخارج والمقدرة بأكثر من 80 مليار$ منذ نهاية الحرب الأهلية، في كسر الركود المستمر منذ عام 1996، ولم تساهم أيضا في تحسين الإنتاجية والحد من ارتفاع معدلات البطالة و الفقر..

إنّ مراجعة ايدولوجيا النمو والتنمية، العالقة في ثنائيات أواسط القرن العشرين (تخطيط/سوق حرة؛ رأسمالية القطاع العام/ رأسمالية القطاع الخاص..)، يجب أن تبدأ من مراجعة دور الدولة، بحيث تكون مهمتها الأساسية إصلاح القنوات التي تربط بين الشرائح والقطاعات والمجالات الاقتصادية المختلفة، وإعادة توزيع المكاسب والإثمان فيما بينها، إن هدف هذه المراجعة هو استنهاض القطاعين العام والخاص معاً، وليس حلول أحدهما محل الآخر، والانتقال من ثمّ من الدولة المحايدة التي تراقب دون تدخل، أو التي تكتفي بإدارة "التنمية المتنابذة والمفككة"، إلى الدولة التي تسعى إلى زيادة "التفاعل التنموي"، بهدف تكريس المكانة التنافسية للاقتصاد اللبناني في السوق الدوليّة، من دون المس بالمكاسب الأساسية للسوق الحرّة. معنى ذلك أنّ نجاح أو

فشل خطط التنمية وبرامج النمو لا يقاس فقط بتحقيق أهداف محددة وفق سلم أولويات محدد (زيادة النمو، تخفيض البطالة، تقليص مدار للفقر...)، بل يتمثل في تحقيق أكبر عدد من الأهداف دفعة واحدة ومن دون تضارب.

إن تبني خيار التنمية المتفاعلة بدلاً من التنمية المتنابذة يقتضي إزاحة عدة أساطير تروج لها قوى الضغط وتحول دون تقدم النظام السياسي/الاقتصادي في لبنان، ومن بينها:

- إن النظام السياسي اللبناني بما فيه من قرارات كبرى وخيارات وطنية هو "متغير تابع" ، لمتغير مستقل وثابت هو الرؤية الاقتصادية التي تقررت قبل سبعة عقود.
- إن الاقتصاد الذي يعتمد على التدفقات الخارجية لا على الموارد المحلية هو الخيار الأفضل للبنان. لنتذكر هنا أنّ الإنتاج المعتمد على الموارد المحلية يمنحنا نمواً صافياً، أمّا الموارد المالية الآتية من الخارج الآتية فتترك خلفها خطاً طويلاً من الأزمات و الاختلالات.
- إن بوسع الدولة ممارسة دورها من دون أدوات مؤسساتية وتنفيذية؛ المطلوب بالتالي ليس فقط الوقوف عند حدود ما أنجزته الشهابية على صعيد تكييف الإدارة مع الدور الاجتماعي والتنموي للدولة، بل التراجع عن القسم الأكبر مما تم تحقيقه، وفي هذا السياق تأتي دعوات إلغاء المؤسسات العامة والخصخصة الشاملة، وتخطي إشكالية الإصلاح بتقليص حجم الدولة.
- هناك مفاضلة لابد من القيام بها بين تحقيق الرفاهية وبناء القوة. لكن دروس العولمة تقول أن الدولة القوية ضمانة ضد المخاطر يستفيد منها المستثمرون ويحتاج إليها الرأسمال المقيم والوافد.
- إن النيوليبرالية ممكنة وناجحة عند أي مستوى من مستويات التنمية والتقدم، وفي جميع الحالات. بينما تفيد التجارب أنّ جدوى تحرير أسواق الخدمات، يزداد مع ارتفاع النمو، فيما يزيد الطلب على تدخل الدولة مع تعمق الأزمات و تعثر التنمية.

قد يكون من مهام المعارضة اللبنانية أن تحمل ليس فقط برنامجاً إصلاحياً جديداً، بل تصوراً مختلفاً لدور الدولة، لنقل أيديولوجيا متطورة تقع داخل مربع أضلاعه: الدولة التنمويّة، الليبرالية غير الاحتكارية، دولة الرفاه الشامل والسوق الاجتماعي، على أن تراعي في نفس الوقت مزيج الديمقراطية والعدالة والكفاءة الذي يساعد على إنتاج الاستقرار. فالهدف النهائي ليس تشديد قبضة الدولة بل مساواتها بالفاعلين الآخرين ومن بينهم كبار المحتكرين، وقى السوق الدولية.

الجدير ذكره أن اتجاه التغيير والمراجعة لم يعد هامشياً ، فهو يتحول شيئاً فشيئاً إلى تيار عالمي مؤثر، بل إننا نسمع أفكاراً مختلفة من داخل أروقة المؤسسات الدولية نفسها، بعضها

يعيد الاعتبار لمركزية دور الدولة في مقابل الدور المكمل للقطاع الخاص، وبعضها الآخر يعتبر أن قوة القطاع الخاص مرهونة إلى حد كبير بقوة القطاع العام.

يقول "دانييل كاهمان" الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، إن ما يمنع الناس من تقبل الخسارة يكمن في باطن العقل البشري الذي يميل إلى التحيز والتفاؤل المفرط اللذين ينتجان وهم السيطرة، لهذا برأيه تسود آراء الصقور دائماً، ولهذا ربما تمضي السلطة في لبنان في طريق الرهانات الخاسرة ظناً منها أن الهروب من التغيير الحتمي هو أقل الأثمان التي يمكن دفعها.